

مقتدى الصدر يفشل في احتكار الشارع وضبط حركة الاحتجاجات

غضب شعبي ضد زعيم التيار الصدري بسبب أحداث الناصرية وتملل داخل تياره

الهوة تتسع بين مشروعى مقتدى الصدر ومصطفى الكاظمي

لكن رد الحكومة الأحد كان واضحا في إنكاره لإجراءات الصدر الدموية في الناصرية، إذ أصدر الكاظمي بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة بيانا تحدث فيه عن "رد الفتنة"، من دون تسمية الجهات المتورطة فيها.

وقال الكاظمي "انطلاقاً من حرصنا على فرض القانون وترسيخ قيم الدولة وتقويض كل ما من شأنه تصعيد التوترات بين أبناء البلد الواحد وتهديد الدولة ومؤسساتها، ولأننا نجد من الضروري فرض القانون بطريقة تؤمن وتحمي المتظاهرين السلميين، وفرزهم عن المخربين، فإن الأحداث المؤسفة التي جرت في ذي قار أخيراً تستدعي موقفاً مسؤولاً على كل المستويات".

وعلى صعيد عملي كلف الكاظمي مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي برئاسة خلية الناصرية الخاصة، على أن يشارك في عضويتها رئيس جهاز الأمن الوطني عبدالغني الأسدي، واللواء سعد نعيم عبدالله عن قيادة العمليات المشتركة، واللواء عماد صميذع قائد عمليات سومر، واللواء عودة سالم مدير شرطة ذي قار.

وخوّل الكاظمي الخلية جميع الصلاحيات المالية والإدارية والأمنية لإنجاز مهمتها في دعم إدارة المحافظة وضبط الأمن فيها. ويقول مراقبون إن هذه الخلية ربما تكون بوابة لتوفير الحماية الحكومية للمتظاهري الناصرية من أي اعتداءات يخطط لها الصدر مستقبلاً. وتعليقاً على تلك الإحداث والمواقف قال مراقب عراقي إنه سيكون من الصعب تخيل أي علاقة مستقبلية بين الصدر والكاظمي، معتبراً أن لكل واحد منهما مشروعاً سياسياً.

واستدرك ذات المراقب بالقول "ربما يجمع العداء للتركيبية الحزبية المهيمنة على الدولة بينه الصدر والكاظمي، لكنه ليس سبباً كافياً لإلغاء ما يفرق بينهما. فالصدر وإن تسطر بشعارات وطنية غير أن مشروعوه يظل دينياً ذلك لأن وجوده كله مرتبط بكونه ابن محمد الصدر كما أن ارتباطه بإيران يقلل من مصداقيته الوطنية، أما الكاظمي فإن شعوره بالخيبة بسبب انهيار الدولة الاقتصادي الذي حدث نتيجة سنوات طويلة من الفساد لن يسمح له بالتوافق مع الصدر، وأضاف "في كل الأحوال فإن الكاظمي لا يملك أسباباً تجعله يشعر بالاطمئنان إلى الصدر الذي صار مشروعوه يتناقض مع وجوده على رأس الحكومة إذا ما قرر ترشيح عضو في تياره لمنصب رئيس الوزراء إثر الانتخابات القادمة".

بغداد - كُرسَت الأحداث الدموية التي رافقت تظاهرات أتباع مقتدى الصدر والتحرك الشعبي المضاد لهم في الناصرية، التباعد بين زعيم التيار الصدري ورئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي بعد أن بدأ، ظاهرياً على الأقل، أنهما يشتركان في عدم الانتماء المباشر للنتيجة التي خاضت تجربة الحكم الفاشلة طيلة السبعة عشر عاماً الماضية.

فقد بدأ أن الصدر يصدد أخذ زمام المبادرة من حكومة الكاظمي وهو يتدخل لقمع المحتجين في الناصرية قبل يومين، موقفاً في صفوفهم العشرات من القتلى والجرحى، لمجرد أنهم انتقدوا مواقفه المتقلبة من المشاركة في الانتخابات.

وبالنسبة للمراقبين، فإن الصدر الذي يضع نفسه في منزلة القداسة ويريد أن يكون فوق النقد على الدوام يراهن على ارتباط الفريق المحيط برئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي وانقساماته بشأن الطريقة المثالية للتعاطي مع الصدر.

ويبدو من الأداء المرتبك لفريق الكاظمي أن جزءاً منه يريد مواجهة مفتوحة مع الصدر، بينما يفضل فريق آخر تجنب الزعيم الديني بسبب شعبيته، وقدرته على تحريك جزء مؤثر من الشارع في بغداد والجنوب، كما فعل في استعراضه الجمعة.

وعندما قرر الكاظمي أن يستعيد المبادرة في الناصرية، انقسم المراقبون في قراءة دوافع الإجراءات الحكومية، إذ رأى بعضهم أن رئيس الوزراء وجه صفقة للصدر عبر بيان تضمن إشارات لأذعة لزعيم التيار الصدري، وتشكيل لجنة برئاسة قاسم الأعرجي لإعادة الأمن إلى الناصرية.

لكن جزءاً آخر، ذهب إلى أن تحركات الكاظمي جاءت استجابة لضغوط أخرى تغريده نشرها في وقت متأخر مساء السبت، وتضمنت طلباً صريحاً من الحكومة "الالتزام بواجباتها وفرض الأمن والقانون، وإلا فهي مقصرة أمام الله والشعب".

وتحدث الصدر بلغة وصفها المراقبون بالمتعالية عن أوضاع الناصرية، بعد أقل من يومين على تورط أنصاره في مجزرة بحق متظاهري المدينة.

وقال الصدر "يجب أن يعم السلام والأمن في الناصرية الفخياء"، داعياً أهالي المدينة إلى أن "لا يتصارعوا بينهم"، في محاولة لتبرئة نفسه من دماء المحتجين، وتصوير الأمر على أنه ناجم عن صراع بين السكان المحليين.

وتابع الصدر "إن كان هناك من يرزح أمن الناصرية من أي طرف ولا يحترم هبة الدولة فعلى الحكومة المركزية التعامل معه".



شوارع العراق ليست جميعها ممهدة أمام أتباع الصدر

مصلحة كبرى في الحفاظ عليه وحمايته من غضب الشارع.

ودعا الصدر متظاهري ومعتصمي مدينة الناصرية إلى إنهاء احتجاجاتهم لكن هؤلاء تحذوه بعد موجة القمع التي طالتهم من قبل أتباعه وعناصره المسلحة وعادوا إلى الشارع مجدداً رافعين شعاراتهم المناوئة له.

ويجد الخصوم السياسيون لمقتدى الصدر من داخل عائلة الأحزاب والتيارات الشيعية التي ينتمي إليها في اشتباكه مع الشارع فرصة للهجوم عليه ومحاولة إقصائه.

ورفض ائتلاف النصر بزعامه رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي ما سماه "صدامات سياسية ومجتمعية"، داعياً حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لممارسة مسؤولياتها.

وكان الصدر قد مارس ضغوطاً كبيرة على العبادي أثناء توليه قيادة الحكومة بين سنتي 2014 و2018 حيث انضم إلى المظاهرات الكبيرة التي خرجت ضد حكومته وشارك أنصاره في عملية اقتحام المنطقة الخضراء في أبريل 2016

وصولاً إلى مقر مجلس النواب (البرلمان) إليها تظاهرات الجمعة، أنها أثبتت مجدداً لمقتدى الصدر عدم قدرته على التحكم في حركة الشارع، وهي ميزة كثيراً ما ادعى امتلاكها لجعلها وسيلة لساومة خصومه ومنافسيه عندما كانت تتصاعد المظاهرات والاحتجاجات وتشكل تهديداً للنظام الذي يقوده هؤلاء المنافسون والخصوم ويجدون لهم

الذي اجتجوا على فساده المستشري وفضله الزريع في إدارة شؤون الدولة وموارثها.

وكثيراً ما حاول زعيم التيار الصدري تسويق نفسه باعتباره استثناء عن مختلف القادة والزعماء السياسيين الذي قادوا العراق منذ سنة 2003 مصوراً نفسه زعيماً إصلاحياً وهو ما يعتبره الكثير من العراقيين متناقضاً مع مشاركته في السلطة عبر وزراء وإداريين تابعين له، فضلاً عن كونه دافع عن النظام أثناء الانتفاضة الأخيرة وحاول إنهاءها عبر اختراقها بادئ الأمر ثم باستخدام ميليشيا القبعات الزرقاء التي أنشأها للعرض وتوزعت في أعمال عنف ضد المحتجين.

ومن المفارقات أن الصدر حاول في التظاهرات الأخيرة التي نظمها أنصاره احتكار الشارع لكنه فشل في ذلك ولم ينجح في تغيب التيار الشعبي القوي المناهض له والذي حضر في الناصرية عبر تمزيق صورته ورفع شعارات قوية ضده من بينها "لا إله إلا الله، مقتدى عدو الله".

ومن النتائج العكسية التي أفضت إليها تظاهرات الجمعة، أنها أثبتت مجدداً لمقتدى الصدر عدم قدرته على التحكم في حركة الشارع، وهي ميزة كثيراً ما ادعى امتلاكها لجعلها وسيلة

لساومة خصومه ومنافسيه عندما كانت تتصاعد المظاهرات والاحتجاجات وتشكل تهديداً للنظام الذي يقوده هؤلاء المنافسون والخصوم ويجدون لهم

الإصلاح. وأعلنت الحركة انسحابها من إمرة مقتدى الصدر وعدم الالتزام بما يصدره بسبب اقتحام منتسبي سرايا السلام، الميليشيا الصدرية المسلحة، لساحة الجبوبي وقتلهم المتظاهرين بدم بارد، وبسبب التحريض العلني على صفحة تويتر التابعة لزعيم التيار الصدري والتي تحمل اسماً مستعاراً هو صالح محمد العراقي، ضد المتظاهرين "بون أي ذنب سوى انزعاج مقتدى من هتافاتهم" بحسب بيان الحركة المنشقة.

وفي وثيقة انشقاق ثانية عن تيار الصدر أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم "تجمع أبناء المولى المقدس (محمد الصدر) في محافظات ميسان والناصرية والبصرة وبغداد" تجنب كل ما يصدر من الابن (مقتدى) "وعدم الالتزام ب" الطاعة له من الآن".

ووجهت المجموعة ذاتها نقدها لزعيم التيار الصدري قائلة عنه إن خطباته كثرت وتعددت هفواته وازدادت مخالفاً، في إشارة إلى قسمة على عدم المشاركة في الانتخابات وعودته لاحقاً عن قراره والتبرؤ من ذلك القسم.

غير أن التيار الصدري أكرر على لسان ناطق باسمه وجود تلك المجموعات المنشقة عنه قائلاً إن بيانها مزيفة وتدخل ضمن سياق الحرب النفسية ضد التيار.

ويفسر مقلعون على الشأن العراقي نقمة مقتدى الصدر على المشاركين في انتفاضة أكتوبر أن المنتفضين شملوه بغضبهم باعتباره جزءاً من النظام القائم

التظاهرات التي نظّمها التيار التابع لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر لم تحقق اكتساح الشارع الذي سعى إليه، ولا فتحت أمامه طريق الوصول إلى سدة حكم البلد مثلما أراد، بقدر ما كُرسَت انفصال جزء مهم من الشارع عنه وأوقدت شرارة الغضب الشعبي ضدّ تذبذبه وتناقضاته، وانخراطه في قمع المحتجين الذين يخالفونه الرأي ولا يريدون الانصياع لرغباته.

الناصرية (العراق) - تحوّلت التظاهرات التي أراها رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر أن تكون بمثابة "استفتاء شعبي" سابق للانتخابات العامة القادمة على حقيقة تياره بتشكيل الحكومة التي ستبني عن تلك الانتخابات بحسب ما صرح به الصدر نفسه، إلى دعاية سلبية ضدّه كُرسَت ابتعاد جزء كبير من الشارع الشيعي عنه، وصولاً إلى بوادر تصدّع التيار الصدري بإعلان مجموعة من المنتمين إليه الانشقاق عنه وتأكيدهم أن التيار لم يعد يمثلهم وأنه لا يلبّي توقّهم للإصلاح بعد تورّطه في إسالة دماء المتظاهرين غير المنتمين إليه في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار بجنوب العراق.

وخرج أنصار الصدر الجمعة الماضية في تظاهرات حاشدة تأييداً لقرار زعيمهم التراجع عن قرار سابق له بعدم المشاركة في الانتخابات النيابية المبكرة المقررة لعيد العمال القادم، وذلك بحجة رغبته في الحصول على فرصة لإصلاح الأوضاع العراقية السيئة من خلال تولي تياره قيادة الحكومة القادمة، لكن الصدريين لم يستسيغوا حضور متظاهرين آخرين غير منتمين لهم في مدينة الناصرية أحد أكبر مراكز انتفاضة أكتوبر التي انطلقت خريف سنة 2019 وأفضت إلى سقوط حكومة عادل عبدالمهدي وإقرار إجراء انتخابات نيابية سابقة لأنها بهدف إعادة تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

مجموعتان من أتباع التيار الصدري تنتقدان عنفه ضد المحتجين وتذبذب مواقفه زعيمه وتعلنان انشقاقهما عنه والخروج عن طاعته

وانخرط أنصار الصدر في أعمال عنف ضدّ معتصمين بساحة الجبوبي في الناصرية ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص وجرح ثمانية آخرين سقط بعضهم بالرصاص، الأمر الذي خلف موجة غضب عارمة ضدّ مقتدى الصدر امتدت إلى داخل تياره.

وتداول نشطاء عراقيون على مواقع التواصل الاجتماعي وثيقة منسوبة لحركة تدعى "انصار الصدر الإصلاحية" (المقصود هنا والد مقتدى) تنهت الأخير بـ"التناقض والازدواجية والخالفية الواضحة لنهج محمد الصدر، والسعي للمغانم والصفقات التي غلفت بعنوان

مسقط تعاطف مع طهران حفاظاً على التوازن التقليدي في العلاقات الإقليمية

لجنّب ما يمكن أن ينجح من ردّ إيراني متهور على عملية اغتيال العالم النووي.



من ابن علوي إلى البوسعيدي.. ماذا تغير؟

وإيران قد يتجدد هذه الأيام إذا تحمّست الحاجة للتهنئة التي دعت إليها عدة جهات دولية من بينها الأمم المتحدة،

ومما سرّع المراقبين توقّع تغييرات في السياسة الخارجية لعمان إقالة يوسف بن علوي من منصب وزير الشؤون الخارجية وتعيين بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي بدلا عنه.

ويرى متابعون للشؤون الخليجية أن علاقات عمان بإيران، رغم أنها تبدو على سبيل المثال مضادة لمواقف الولايات المتحدة الحليف الكبير للسلطنة، إلا أنها لعبت دوراً وظيفياً تمثّل في قدرة مسقط من خلال حفاظها على تلك العلاقات على الوساطة بين طهران وعدة عواصم غربية بما في ذلك واشنطن. واتضح ذلك بالفعل خلال المحادثات التي أفضت سنة 2015 إلى توقيع اتفاق بشأن البرنامج النووي لإيران بين الأخيرة والقوى العالمية الست بقيادة الولايات المتحدة، ويقول هؤلاء إن دور العلاقات بين عمان

وصلت حدّ القطعية بسبب ما تعتبره تلك الدول سياسات إيرانية مهذبة لاستقرار الإقليم وتقوم على التدخل في شؤونه الداخلية، واصلت سلطنة عمان في عهد السلطان السابق قابوس بن سعيد بناء علاقات قوية مع إيران والحفاظ عليها رغم مختلف التقلبات واشتداد الصراعات التي تخوضها طهران مع بلدان إقليمية وحتى قوى دولية.

ومع مجيء السلطان الجديد هيثم بن طارق بدأت السلطنة بعملية تطوير لسياساتها سواء الداخلية أو الخارجية حيث بدت مسقط أكثر إيجابية تجاه عواصم الخليج ولم تتردد في التحرك صوبها ضمن جهودها لتجاوز الأزمة المالية التي تواجهها، وهو ما تجلّى على الأقل في اختيار الحكومة العمانية الاستعانة ببنك أبوظبي الأول أكبر بنك إماراتي لترتيب قرض سعت عمان للحصول عليه من الخارج.

ظريف "أعرب خلاله عن تعازي السلطنة في مقتل العالم الإيراني محسن فخري زاده وإدانتها لهذا العمل وكل ما يتنافى والقوانين الإنسانية والدولية".

ومن جهتها نقلت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" عن الدائرة الإعلامية بوزارة الخارجية أن الوزير العماني أكد خلال اتصال هاتفى مع نظيره الإيراني أنّ "الإرهاب بجميع أشكاله أمر مرفوض". وأضافت أنه أعرب عن تعاطفه مع الحكومة والشعب الإيرانيين لهذا الحادث المرير.

وأعلنت إيران، الجمعة، اغتيال زاده في استهداف سيارة كانت تقله قرب طهران، متهمه كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة باغتياله. وطيلة السنوات الماضية التي شهدت فيها العلاقات بين إيران وعدد من دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية تجاذبات قوية

مسقط - بدأ أن سلطنة عمان وهي تُظهر تعاطفها مع إيران إثر مقتل أحد كبار علمائها والقيادي البارز في مشروعها النووي بصدد الحفاظ على سياسة التوازن في علاقتها بكل من طهران والعواصم الخليجية، وذلك بعد تكهّنات بحدوث تغييرات في السياسة الخارجية للسلطنة في عهد السلطان هيثم بن طارق، باتجاه تقارب أكبر مع بلدان الخليج على حساب العلاقة التقليدية القوية مع إيران، وذلك بدافع الحاجة لمساعدات اقتصادية لا يمكن لمسقط أن تجدها لدى طهران المازومة بدورها جراء العقوبات الأميركية الشديدة التي تضافرت مع جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية في منشور عبر تويتر أنّ وزير الخارجية بدر بن حمد البوسعيدي أجرى اتصالاً هاتفياً مع نظيره الإيراني محمد جواد